رسالةٌ في معنى الإغراء
لشهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)
دراسةً وتحقيقًا

د. ماجد بن مقبل بن محمد الخضيري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

رسالةٌ في معنى الإغراء
لشهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)
دراسةً وتحقيقًا

د. ماجد بن مقبل بن محمد الخضيري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
MMAlkhudhairi@imamu.edu.sa

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٧/١١/١٦هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٤٨/٢/٦هـ

ملخص الدراسة:

هذه رسالةٌ في معنى الإغراء للشهاب الخفاجي، وهي إحدى رسائل في مجموعٍ تكلَّم فيه الخفاجيُّ عن موضوعاتٍ لغوية ونحوية دقيقة وموضوعات في علومٍ أخرى.

وتحدَّث الخفاجيُّ في هذه الرسالة عن معنى الإغراء في اللغة وفي اصطلاح النحويين، وعن أسماء الفعل التي جاءت منقولةً من الجار والمجرور والظرف وتُستعملُ في الإغراء، وذكر عن هذه الأسماء جملةَ أمورٍ؛ منها: معانيها التي تدلُّ عليها، وما جاء متعدِّيًا منها مرةً ولازمًا أخرى وموقف بعض النحويين منها، وأنَّ الأصلَ في هذه الأسماء التي يُغرى بها السَّماعُ لا القياس خلافًا لما ذهب إليه الكوفيون عمومًا والكسائيُّ بوجهٍ خاصٍّ، وأنَّ المتعدي منها واللازم كذلك يُلتزمُ فيه السَّماعُ إلا إنْ ثبت خلاف ذلك فلا يُردُّ، وأنَّ الكثير في أسماء الفعل التي تُستعملُ في الإغراء أوامر وجاء منها أخبارٌ، وأنَّ هذه الأسماء التي يُغرى بها الأصلُ فيها أنْ تكون للمخاطب وأن الذي جاء منها للمتكلم والغائب تأوله النحويون وذكر تأويلاتهم، وأنَّ هذه الأسماء التي تعملُ عمل الفعل ويُغرى بها لا يتقدَّم معمولها عليها.

وسبق تحقيق الرسالة تمهيدٌ تكلَّمتُ فيه عن: المؤلِّف، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته.

ثم دراسةٌ لهذه الرسالة بيَّنتُ فيها: موضوعها، وسبب تأليفها، ومنهج المؤلف فيها، ومصادره فيها، وشواهده، وطريقته في إيراد النصوص، وشخصيته فيها، ومنهج تحقيق الرسالة، ووصف نسخة التحقيق، وصور منها.

الكلمات المفتاحية: (الإغراء– رسالة – الخفاجي – دراسة – تحقيق)

A Treatise on the Meaning of Incitement (Ighrāʾ) by Shihāb al-Dīn al-Khafājī (d. 1069 AH) :Study and Critical Edition.

Dr Majid bin Muqbil bin Muhammad Al-Khudairi

Assistant Professor, Department of Grammar, Morphology, and Language Jurisprudence, College of Arabic Language, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This study examines the concept of exhortation (ighrāʾ) in a treatise by Shihab al-Din al-Khafaji, which is part of a collection addressing various subtle linguistic and grammatical issues.

The treatise explores the meaning of exhortation in both the Arabic language and in grammatical terminology. It also analyzes verb-like particles (asma' al-af'al) derived from prepositional and adverbial constructions that are used in exhortative contexts. The author discusses their meanings, their occurrence as either transitive or intransitive, and the positions of grammarians regarding them. He argues that the governing principle of these forms is attested usage (sama') rather than analogy, in opposition to the views of the Kufan school of grammar, particularly al-Kisa'i. He further maintains that both transitive and intransitive forms are restricted to attested usage unless there is clear evidence to the contrary.

The study also shows that most verb-like forms used in exhortation occur in imperative-like structures, while some appear in declarative constructions. These expressions are primarily directed to the addressee; those referring to the speaker or the absent are interpreted by grammarians through various exegetical explanations. Additionally, such forms function syntactically as verbs and do not allow their complements to precede them.

The research includes a critical introduction covering the author’s biography, his scholarly standing, teachers, students, works, and death. It further examines the treatise in terms of its subject, purpose, methodology, sources, evidence, and style. The study concludes with a description of the manuscript, the editorial method, and selected manuscript images.

key words: exhortation (ighrāʾ), al-Khafaji, grammar, linguistic analysis, critical edition.

المقدمة:

الحمدُ لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والصلاة والسلامُ على النبي الكريم، الذي بعثه الله لخير الأمم، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه خير مَنْ تعلَّم وعلَّم، أما بعدُ:

فهذه دراسةٌ وتحقيقٌ لرسالةٍ من رسائل الشهاب الخفاجي، وعنوانها (في معنى الإغراء)، بيَّن فيها الخفاجيُّ معنى الإغراء في اللغة وفي اصطلاح النحويين، وذكر أسماء الفعل التي يُغرى بها، وذكر المتعدي منها واللازم، وبيَّن أن الأصل في استعمالها أن تكون للمخاطب، وذكر تأويلات النحويين وتخريجاتهم لما جاء منها ما ظاهرُهُ أنَّه لمتكلمٍ أو غائب، وذكر أنَّ هذه الأسماء التي يُغرى بها لا يتقدَّم معمولها عليها وذكر خلافًا بين النحويين في ذلك.

- الدراسات السابقة:

لم أقفْ – حسب بحثي واطلاعي – على دراسةٍ لهذه الرسالة التي عنوانها (في معنى الإغراء) للشهاب الخفاجي، وهذه الرسالةُ في مجموعٍ حوى اثنتين وسبعين رسالةً للشهاب الخفاجي، وهذه الرسائلُ دُرِسَ بعضها؛ لكن ليس منها هذه الرسالة، وهذه الدراساتُ بيانها في الآتي:

– رسالة في تحقيق قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ﴾، وهو بحثٌ أعده د. حمود بن حماد الربعي، ونشرتْه مجلة الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك عبدالعزيز في مجلدها (٣٠) وعددها (٤) عام٢٠٢٢م.

- رسالة في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وهو بحث أعدَّه د. إبراهيم بن ناصر الشقاري، ونشرتْه مجلة الدراسات اللغوية في مجلدها (٢٨) وعددها رقم (١) عام ٢٠٢٥م.

- رسالة في معنى الفاعل عند النحاة والمتكلمين، وهو بحثٌ أعده د. أحمد بن محمد هزازي، ونشرته مجلة كلية اللغة العربية في أسيوط عام ٢٠٢٥م.

- رسالة في بيان وضع العلمية للفظ الجلالة، وهو بحثٌ أعدَّه د. إبراهيم أحمد صفي، ونشرتْه مجلة كلية العلوم الإنسانية بجامعة الجزيرة في اليمن في مجلدها (٦) وعددها رقم (١) عام ٢٠٢٥م.

- رسالة في أحكام (كلّ) وما يتعلق بها من العربية، وهو بحثٌ أعدَّته د. رانية بنت جمعة الجلبي، ونشرته المجلة العلمية بكلية الآداب في طنطا، في عددها رقم (٥٨) عام ٢٠٢٥م.

- رسالة في بيان المصدر والحاصل بالمصدر، وهو بحثٌ أعدَّه د. أحمد بن محمد الزهراني، ونشرتْه مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية في عددها (٤٢) عام ٢٠٢٥م.

- رسائل الشهاب أفندي الخفاجي في القرآن وعلومه: دراسة وصفية، وهو بحثٌ أعدَّه د. عبدالعزيز بن محمد الربعي، ونشرتْه مجلة العلوم الشرعية في جامعة القصيم في مجلدها رقم (١٨) وعددها (٣) ١٤٤٦هـ، والباحث هنا درس الرسائل التي تتعلَّق بالقرآن وعلومه.

- رسالة في دفع الشُّبَهِ والظُّنون التي وقعت في قوله عز وجل: قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾، وهو بحثٌ أعدَّه أ.د. أيمن بيومي الجندي، ونشرتْه مجلة

العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عددها (٧٨) عام ١٤٤٧هـ.

- رسالة في (إضافة شهر رمضان) لشهاب الدين الخفاجي (المتوفى ١٠٦٩هـ) دراسةً وتحقيقًا، وهو بحثٌ أعدَّه د. عبدالرحمن بن محمد العمار، ونشرتْه مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في عددها (٨١) عام ١٤٤٧هـ.

وهناك بعض الدراسات التي تحدَّثت عن فكر الشهاب الخفاجي النحوي(١)، وحياتيه: الشخصية(٢)، والأدبية(٣).

وقد كان لأهمية موضوع الرسالة ودقته، ولجمعها المتفرق فيما يتعلق بأسماء الفعل التي يُغرى بها في مكانٍ واحدٍ ومناقشتها، ولاستناد الخفاجي فيها على آراء بعض المتقدمين كسيبويه، وبعض المتأخرين كابن خروف، ولتنوع مصادره فيها استعنتُ الله في تحقيقها ودراستها.

- **الهدف من الدراسة والتحقيق:**

الخفاجيُّ في رسائله كلها - ومنها هذه الرسالة - يختارُ موضوعاتٍ يرى أهميتها، أو هي إجابات عن أسئلة سُئل عنها وأجاب عنها في هذه الرسائل

(١) وهي رسالةُ دكتوراه عنوانها (نقد الوجه النحوي عند الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي) للباحث أحمد عباس أمير الجبلاوي، وهذه الدراسة تقدَّم بها الباحثُ إلى جامعة بابل عام ٢٠١٥م.

(٢) انظر: الخفاجيون في التاريخ للدكتور عبدالمنعم خفاجي ص١٢١.

(٣) وهي رسالة ماجستير عنوانها (شهاب الدين الخفاجي: حياته وأدبه)، وهذه الدراسة تقدَّم بها عبدالله بن إبراهيم الزهراني إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

كما ذكر في مقدمة مجموعه(١)، فكان من أهداف دراسة هذه الرسالة وتحقيقها إظهار شيءٍ من تراث الخفاجي المدفون؛ إبرازًا لآثاره، وخدمةً للعلم، وفائدةً للمتعلمين، وبيانًا لشخصيته العلمية، وتبيينًا لطريقته في ذكر الآراء ومناقشتها.

والبحثُ قسمتهُ قسمين: قسم للدراسة، وقسم للتحقيق، واتخذت المنهج الوصفي التحليلي للدراسة، وأما منهج التحقيق فسأوضحه في مقدمة التحقيق.

- **خطة البحث:**

ورسمتُ للبحث خطة بيانها في الآتي:

المقدمة، وبيَّنتُ فيها: موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

التمهيد: نبذة عن الشهاب: اسمه وحياته العلمية والعملية، وشيوخه، وطلابه، ووفاته، ومؤلفاته.

القسم الأول: الدراسة، وفيه:

أوَّلًا. موضوع الرسالة.

ثانيًا. سبب تأليفها.

ثالثًا. منهجه فيها.

رابعًا. مصادره.

خامسًا. شواهده.

سادسًا. طريقته في إيراد النصوص.

سابعًا. شخصية الشهاب فيها.

---

(١) انظر مقدمة المجموع (ق٢/أ).

القسم الثاني: مقدمة التحقيق، وفيها:

أوَّلًا. توثيق نسبة الرسالة إلى الشهاب الخفاجي.

ثانيًا. عنوان الرسالة.

ثالثًا. منهج التحقيق.

رابعًا. وصف نسخة التحقيق.

خامسًا. نماذج من نسخة التحقيق.

سادسًا. النص المحقق.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

واللهَ أحمدُ على التيسير والإتمام، وله الحمدُ في الأولى والآخرة، وهو حسبنا ونعم الوكيل، نِعْم المولى ونعم النصير.

التمهيد

الشهاب الخفاجي عالمٌ موسوعيٌّ من علماء القرن الحادي عشر، الذين تعددت مؤلفاتهم، وكَثُر طلابهم واشتهروا، فألَّف في التفسير واللغة والحديث؛ إذ تعدَّد شيوخه الذين أخذ عنهم، فمنهم صاحب العربية، ومنهم المحدث، ومنهم الطبيب، ومنهم الفلكي، وسأورد في هذا التمهيد نبذةً عن الشهاب الخفاجي، ذاكرًا لاسمه وحياته العلمية والعملية، وشيوخه، وطلابه، ووفاته، وبعض مؤلفاته.

أوَّلًا. اسمه وحياته العلمية والعملية:

هو الشيخُ شهابُ الدين أحمدُ بن محمد بن عمر الخفاجي نسبًا، والمصري دارًا ووفاةً، والحنفي مذهبًا، ولد عام ٩٧٩هـ في مصر وتعلَّم فيها وفي غيرها من الديار؛ كالمدينة ومكة وقسطنطينية وغيرها من البلاد، ونشأ في بيت علمٍ؛ إذ كان والده عالمًا، وخاله كذلك.

تعددت الفنون التي تعلَّمها فأخذ علوم الشريعة كالفقه والحديث عن شيوخه: علي بن محمد الرملي، ونور الدين علي الزيادي، وإبراهيم العلقمي، ومحمد الصالحي الشامي، أخذ علومَ العربية عن خاله أبي بكرٍ الشنواني، وأخذ العروض عن شيخه محمد المغربي.

وهو من العلماء الذين ارتحلوا ليطلبوا العلم على بعض العلماء، فمن العلماء الذين أخذ عنهم العلم في مكة الشيخ علي بن جارالله العصامي.

ولم يقتصرْ في طلبه العلمَ على علوم العربية والشريعة، بل شارك في العلوم الطبعية كالرياضيات والطب.

وتقلَّد القضاء وظيفةً؛ إذ ولي القضاء في رحلته الأولى إلى الروم، ثم قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر(١).

ثانيًا. شيوخه:

ذكر الشهابُ شيوخه في آخر كتابه ريحانة الألبا(٢)؛ إذ جعله حديثًا عن شيوخه وبعض رسائله ومقاماته، ومن أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم:

١. والده محمد بن عمر الخفاجي (ت١٠١١هـ)(٣) الذي كان رأسًا في المذهب الحنفي في وقته، وقد ذكرتُه أوَّلًا – وإن كان للشهاب شيوخٌ توفوا قبل والده – لأنه والده.

٢. خاله أبو بكر الشنواني(٤)، وعنه أخذ اللغة، يقول الخفاجيُّ: "فلما درجتُ من عُشي قرأت على خالي سيبويه زمانه علومَ العربية، فجثوت بين يديه على الركب، ونافستُ إخواني في الجد والطلب"(٥).

---

(١) انظر في ترجمة الشهاب وأخباره: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ص٣٥٠، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة ٣٩٥/٤، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣٣١/١، وفي البحوث التي ذكرتُها في الدراسات السابقة دراسات متنوعة عن الشهاب الخفاجي.

(٢) انظر: ريحانة الألبا ص٣٥٠.

(٣) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٧٦/٤.

(٤) انظر ترجمته في: ريحانة الألبا ص١٤٥، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٧٩/١، والأعلام ٦٢/٢.

(٥) ريحانة الألبا ص٣٥٠.

٣. إبراهيم العلقمي[(١)]، وعنه أخذ علوم الحديث، يقولُ الخفاجيُّ فيه: "لازمتُ القراءة عليه في إبان الطلب، واجتنيتُ ثمراته الجنية من كثب"[(٢)].

٤. محمد العلقمي[(٣)]، وعنه أخذ الأدب والشعر.

٥. علي بن جار الله مفتي الحرمين[(٤)]، وقد قرأ عليه الشهابُ ووالدُه في رحلتهما إلى الحرمين، وقال عنه: "شيخنا العلَّامة .... خطيبٌ مصقع، لفظه بالفصاحة مُوشَّى.... شَهِد بفضله الناسُ من فاجرٍ وبر"[(٥)] .

٦. داود بن عمر البصير الأنطاكي[(٦)]، وعنه أخذ الطب.

ثالثًا. طلابه:

أفاد من الخفاجي كثيرٌ من الطلاب، ومنهم مُبرزون، ومن أشهرهم:

١. عبدالقادر البغدادي[(٧)] الذي كثيرًا ما يذكر الخفاجي بقوله: "شيخنا"[(٨)].

---

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦٣٦/١٠، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٨٠/٣.

(٢) ريحانة الألبا ص١٤٥.

(٣) انظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ٤٩١/١٠، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٤٠/٢، وخبايا الزوايا فيما في الرجال من الباقيا ص٦٠٦.

(٤) انظر ترجمته في: ريحانة الألبا ص٢٠٨، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ١٥٠/٣.

(٥) ريحانة الألبا ص٢٠٨.

(٦) انظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦١٠/١٠، وخبايا الزوايا فيما في الرجال من الباقيا ص٢٨٨، وخلاصة الأثر ١٤٠/٢.

(٧) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٤٥١/٢، والأعلام ٤١/٤.

(٨) انظر: خزانة الأدب ٢٣/١، ٤٦٧/٣، ٣٤٩/٧، ٥٢٩/٨.

٢. فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي والد صاحب (خلاصة الأثر)[١].

رابعًا. وفاته:

عاش الخفاجيُّ عمرًا طويلًا قضاه في العلم والتعلُّم والتأليف؛ حيث توفي وعمره تسعون عامًا؛ إذ توفي في اليوم الثالث عشر من شهر رمضان من عام ١٠٦٩هـ[٢].

خامسًا. مؤلفاته:

ألَّف الشهابُ الخفاجي مؤلفات متنوعة، فمن تلك المؤلفات تمثيلًا لا حصرًا:

- في التفسير: (عناية القاضي وكفاية الراضي) وهو حاشيةٌ على تفسير البيضاوي[٣].
- في اللغة: (شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل)[٤]، و(شرح درة الغواص في شرح أوهام الخواص)[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢٧٧/٣، والأعلام ١٥٣/٥.

(٢) انظر: خلاصة الأثر ٣٣٢/١، والأعلام ٢٣٧/١.

(٣) طبعته دار صادر في ثمانية مجلدات.

(٤) حققه د. محمد عبد المنعم خفاجي، وطُبع عام ١٣٧١هـ.

(٥) وهو كتابٌ مطبوع له أكثر من تحقيق؛ منها: تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني الذي نشرته دار الجيل في بيروت عام ١٤١٧هـ.

- في التراجم: (ريحانة ألالبا وزهرة الحياة الدنيا)[1]، (خبايا الزوايا فيما في الرجال من الباقيا)[2].

(١) له نشرتان: الأولى طبعة حجرية ١٢٨٧ هـ، والثانية: حققها عبد الفتاح الحلو، ونشرتها مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه عام ١٣٨٦هـ.

(٢) وهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٣٦هـ وحققه: د. محمد مسعود أركين.

القسم الأول: الدراسة.

أوَّلًا. موضوع الرسالة:

عنوان الرسالة يدلُّ على ما فيها؛ إذ عنوانها (رسالةٌ في معنى الإغراء) إذ تكلَّم عن أمورٍ في الإغراء أبينها في النقاط الآتية:

- معنى الإغراء لغةً واصطلاحًا.
- أسماء الأفعال التي يُغرى بها التي نُقلت من الظرف والجار والمجرور.
- ذكر معاني تلك الأسماء، وذكر المتعدي واللازم منها، وذكر المُختلف منها في تعديه ولزومه.
- أسماء الأفعال التي يُغرى بها الأصلُ فيها أن تكون للمخاطب، وذكر ما جاء منها للمتكلم والغائب وتفسيره لها وتخريج بعض النحويين لها.
- ثم ذكر مسألةً هي من مسائل اسم الفعل لكن الجامع بينها وبين الإغراء أن اللفظ الذي يُستعملُ فيها الغرض منه هو الإغراء، وهذه المسألة هي تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ثانيًا. سبب تأليفها:

اختلفت طريقة الشهاب الخفاجي في رسائله التي في هذا المجموع؛ ففي بعضها يُبيِّن السبب الذي أَلَّف لأجله تلك الرسالة، وهو إما أنْ يكون جوابًا لسؤال سُئل عنه، وإما أنْ يكون أمر أُغلق عليه ثم فتح الله عليه فيه فألَّف فيه، وإما أنْ يكتب الرسالة ولم يذكرْ فيها سبب التأليف، وهذه الرسالة من هذا النوع الأخير؛ إذ لم يذكرْ في أولها ولا في آخرها سبب تأليفها؛ لكن الذي يظهر أنه أراد من تأليفها جمع ما تفرَّق في بابين من أبواب النحو (الإغراء) و(اسم

الفعل)؛ إذ هذه الأحكام المتعلقة بهذه الأسماء التي أصلها ظرفٌ أو جار مجرورٌ منها ما يُذكر في باب الإغراء ومنها ما يُذكر في باب اسم الفعل، وأراد أيضًا أن يُبيِّن أحكام ما جاء مخالفًا لِمَا وُضِع عليه باب الإغراء في هذه الأسماء من أنها تكون للمخاطب فوجَّه ما سُمع منها للمتكلم أو للغائب.

ثالثًا. منهجه فيها:

بدأ الخفاجيُّ رسالتَه بحمد الله والسَّلام على رسله الذين اصطفى، ثم وضع مدخلًا لرسالته في تعريف الإغراء من جانبين: لغوي، واصطلاحي.

وبعد توضيحه معنى الإغراء من ذينك الجانبين أخذ يسرد ألفاظ الإغراء مُبيِّنًا معانيها؛ ليُطلع القارئ ويمهد له في بيان ما يأتي من مقصدٍ مرادٍ بعد بيان معاني هذه الألفاظ، وهو معرفة المتعدي واللازم منها، وهذا متوقفٌ في معرفة معنى كل اسم فعل؛ لأنه بناءً على معنى الفعل الذي يدلُّ عليه يُعرف أمتعدٍ هو أم لازم؟

ثم علَّل سبب تسمية هذه الألفاظ بالأسماء وأنها ليست بأفعال ولا بحروف، وبعد هذا التعليل بدا وكأنه يستدرك على نفسه في ذكر معنى (عليك زيدًا)؛ إذ سبق أن ذكر ما جاء من الظروف والمجرورات من أسماء الأفعال، أو أراد أن يُفصِّل في معنى (عليك زيدًا)؛ إذ فيه أكثر من وجهٍ في ذكر معناه فأراد أن يفصلَه عن إخوانه الذين سبق أن ذكرهم وبيَّن دلالاتهم.

وبعد التوطئة بذكر معنى الإغراء، وسرد الألفاظ التي وردتْ فيه أخذ يُبيِّن أحكام ما يتعلق بهذه الأسماء التي يُغرى بها، وهذه الأحكام هي:

– أنَّ هذه الأسماء التي يُغرى بها الصحيح فيها أنها مسموعة لا يُقاس عليها خلافًا للكسائي.

– أن هذه الأسماء التي يُغرى بها منها ما جاء متعدِّيًا ومنها ما جاء لازمًا وأنه يُوقف فيها على السماع.

– أن هذه الأسماء التي يُغرى بها تكون للمخاطب وليس للمتكلم ولا للغائب.

– أن هذه الأسماء التي يُغرى بها وهي أسماء أفعال تعمل عمل الفعل لا يتقدَّم معمولها عليها، وبهذه المسألة أنهى الخفاجيُّ حديثه عن الإغراء، وختم رسالته بقوله: تم، ولله الحمد والمنة".

النقاط السابقة هي التي نظمت الرسالة، وفرَّع الخفاجيُّ تفريعاتٍ في كل نقطة، فالشهابُ يُؤصِّل أوَّلًا ثُم يُفرّع ثانيًا.

رابعًا. مصادره:

الشهابُ الخفاجيُّ في هذه الرسالة أوردَ أقوالًا وأدلةً لبعض النحويين، فمرةً يُصرّح بأسمائهم دون كتبهم وهذا هو الغالب على رسالته، ومرةً أخرى يذكر المصدرَ، وهذا قليلٌ جدًّا مقارنةً بالأول، فيمكن أن تُقسم مصادره قسمين:

القسم الأول: الكتب، وهذا هو القليل إذا قُورن بالقسم الذي بعده، وقد صرَّح بكتابين هما:

الأول: كتاب سيبويه؛ إذ نصَّ عليه مرةً فقال: "كما في الكتاب، ومرةً أخرى ذكر بابًا من أبوابه؛ إذ قال: "ولذا منع سيبويه (زيدًا عليك) إلا أنْ يُقدَّرَ فعلٌ ينصبه كما ذكرَهُ في باب الإضمار".

الثاني: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية للشاطبي، ولم يذكرْه باسمه هذا؛ لكن قال: "وفي هذه المسألة خلافٌ ذكرَهُ الشَّاطبيُّ في شرح الألفية".

القسم الثاني: العلماء، وهؤلاء العلماء نصَّ على أسمائهم دون ذكرٍ لكتبهم؛ لكن بعد مقارنة ما ذكره عنهم مع ما دُوِّن في كتبهم وُجد أنَّه مُطابقٌ له مضمونًا لا نصًّا، وهؤلاء العلماء الذين ذكرهم هم:

سيبويه؛ إذ ذكره في أربعة مواضع من رسالته، وهذه المواضع نقلُه عنه متنوعٌ فيه، فمرةً نقلَ عنه قولًا من أقوال العرب، ومرةً ذكر عنه منعه الإغراء للغائب وللمتكلم في (عليه زيدًا) و(عليَّ بكرًا)، ومرةً توجيهه لكلمة (كتاب) من قوله تعالى:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾، وذكر منعه تقدم معمول اسم الفعل عليه في (زيدًا عليك).

- **الكسائي**، وقد ورد اسمه في هذه الرسالة في مواضع:

الأول: أن الظروف التي يُغرى بها قياسية.

الثاني: سماعه اسم فعلٍ ليس من الأسماء التي حصرها النحويون وهو قولهم: (كما أنت زيدًا).

الثالث: إجازته تقدم معمول اسم الفعل عليه.

- **المازني**، ورد اسمه في الرسالة مرةً واحدة؛ وذلك عند ذكره الأصل في (عليك زيدًا).

- **الشلوبين**، ورد اسمه في الرسالة مرةً واحدة؛ لكن بعد تحقيق ما نَسَبه إليه الخفاجيُّ وحسب ما اطلعتُ عليه وجدت أن القول ليس له بل لابن خروف.

- **ابن خروف**؛ إذ ذكره في موضعين؛ لكن لم يُصرّح بكتابٍ من كتبه، والذي تبيَّن بعد تحقيق قولي ابن خروف أنه رجع في أحدهما إلى شرح الجمل له وهو الموضع الذي أجاز فيه ابنُ خروفٍ أن يُفسّر ما لا يعمل، وأما الموضع الآخر فهو ما ذكره من توجيه ابن خروف لـ(عليه رجلًا)، وهذا التوجيه وقفتُ عليه منسوبًا إلى ابن خروفٍ في شرح الجمل لابن الفخار ولم أجدْه في كتبه.

خامسًا. شواهده:

الشواهد التي جاءت في الرسالة تنوعت؛ إذ جاء فيها القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وأقوال العرب، وبيانها فيما يأتي:

- **القرآن الكريم**؛ إذ ذكر آيةً واحدةً وهي قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾، وذلك عند ذكره عدم جواز تقدم معمول اسم الفعل عليه، وخلاف النحويين فيه.

- **الحديث الشريف**؛ إذ ذكر حديثًا واحدًا: "ومَنْ لم يستطعْ فعليه بالصوم"، وذلك عند توجيهه ما جاء من أسماء الفعل من الظروف والمجرورات للغائب.

- **الشعر**، ذكر الخفاجيُّ شاهدًا واحدًا وذلك عند ذكره الخلاف في تقدم معمول اسم الفعل عليه في مثل:

يا أيُّهـــــا المـــــائحُ دلـــــوي دُونَكـــــا

- **أقوال العرب**، وهذه من أكثر الشواهد ذكرًا في هذه الرسالة، وتلك الأقوال التي ذكرها هي:

  - (كما أنت زيدًا)، وهذا القول رواه الكسائيُّ.

○ (عليه رجلًا)، وهذا القول رواه سيبويه؛ إذ قال: "سُمِعَ مِمن يُوثق به: عليه رجلًا".

○ (عليه رجلًا ليسني)، وهذا القول رواه سيبويه وغيره.

سادسًا. طريقته في إيراد النصوص:

القارئ لرسالة الخفاجي يلحظُ فيها جملة أمورٍ تتصل بطريقته لإيراد النصوص، وهذه الأمورُ تُبيّن طريقته في إيراد النصوص، وبيان طريقته فيما يأتي:

– ذكرُه الآيةَ القرآنية اقتصر فيه على محل الاستشهاد منها ولم يُوردها كاملةً؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾.

– ذكرُهُ الحديثَ النبوي اقتصر فيه أيضًا على محل الاستشهاد فيه وذلك عند ذكره (فعليه) في حديث: "ومَنْ لم يستطعْ فعليه بالصوم " ولم يذكر الحديث بطوله.

– نقله لآراء النحويين لم يذكرها نصًّا بلفظها؛ بل كان يتصرَّف فيها عند نقلها؛ كقوله: "وقالَ سيبويه: "سُمِعَ مِمن يُوثق به: عليه رجلًا" ونصُّه في الكتاب يختلف – من حيث النقل – عما ذكره الخفاجيُّ، وقد بُيّن هذا في التحقيق. والخفاجيُّ في ذكره للآراء التزم الأمانة العلمية فيها؛ إذ نسب الآراء إلى أصحابها وإن نسب القول خطأً – حسب ما وقفتُ عليه – إلى الشلوبين في أحد المواضع فقد يكون سبق قلمٍ من المؤلف أو خطأ من الناسخ.

– الاختصار في ذكر بابٍ معيّن نقل عنه في أحد المواضع؛ كقوله: "ولذا منع سيبويه (زيدًا عليك) إلا أنْ يُقدَّرَ فعلٌ ينصبه كما ذكرَهُ في باب الإضمار".

- الاكتفاء بذكر المرجع باسم شهرته لا بعنوانه الذي وضعه المؤلف له؛ كقوله: "**وفي هذه المسألة خلافٌ ذكرَهُ الشَّاطبيُّ في شرح الألفية**".

سابعًا. شخصية الشهاب فيها:

الشهاب من علماء القرن الحادي عشر الذين كان لهم أثرٌ في وقتهم وفيمن بعدهم، ويمكن إجمال ظهور شخصية الشهاب العلمية في هذه الرسالة في جملة نقاط هي:

- جمعه ما تفرق من أحكام اسم الفعل والإغراء في رسالةٍ واحدة، وترتيبها ترتيبًا تسلسليًّا.

- مناقشته المسائل الخلافية التي أوردها؛ إذ لم يكن يذكرها فقط بلا موقفٍ منه فيها، فقد استعمل ألفاظًا صرَّح فيها على اختياره ورأيه؛ كقوله: "الصحيح" في اختياره مذهب البصريين في أن أسماء الأفعال سماعية، وقوله: "فلا يُلتفتُ إليه" في رده مذهب الكوفيين في جواز قياس أسماء الأفعال مما لم يُسمع، وقوله: "فإنْ ثبتَ فلا ترددَ في قبوله" في مجيء (عليك) لازمًا، وقوله: "وقولُ ابنِ خروفٍ: إنَّهُ دليلٌ على أنَّهُ يجوزُ أنْ يُفسَّرَ ما لا يعمل عنده خطأٌ؛ لأنَّهُ نصَّ على خلافه".

* * *

القسم الثاني: التحقيق

أوَّلًا. توثيق نسبة الرسالة إلى الشهاب الخفاجي.

هذه الرسالةُ تثبت للخفاجي من أوجه:

الأول: أن هذه الرسالة جاءت في مجموعٍ فيه اثنتان وسبعون رسالةً للشهاب الخفاجي، وهذا المجموع سمَّاه الشهابُ (قيد الأوابد في مهمات الفوائد)(١)، وذكر أنه أفرد بعض المسائل في رسائل، وهذه المسائل لم تنتظم تحت بابٍ معيّن وإنما جمعها في دفترٍ سماه بالاسم المذكور سابقًا.

الثاني: أن المجموع الموجود نُصَّ على صفحته الأولى أنَّه للشهاب الخفاجي.

الثالث: أن التوجيهات التي ذكرها الخفاجي لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾، وقول النبي ﷺ: "فعليه بالصوم" في حاشيته على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) تتفق مع ما ذكره الخفاجيُّ في رسالته مضمونًا وأسلوبًا (٢).

ثانيًا. عنوان الرسالة:

عنوان الرسالة جاء في المجموع هكذا: (الرسالة السابعة والأربعون: في معنى الإغراء).

ثالثًا. منهج التحقيق:

سرت في تحقيق الرسالة وفق منهجٍ بيانه في الآتي:

---

(١) انظر (ق٢/ب) من المجموع.

(٢) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢/٢٧٤، ٣/١٢٣.

- كتابة نص الرسالة وفق قواعد الإملاء المعمول بها.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني.
- خرَّجتُ الحديث الذي ورد في الرسالة من الصحيحين البخاري ومسلم، وأتممته في الحاشية.
- خرَّجت البيت الشعري الذي جاء في الرسالة من أكثر من مصدر ومرجع؛ للاختلاف في نسبته، وشرحت ما غَمُض من ألفاظه.
- خرجَّتُ أقوال العرب التي وردتْ في الرسالة من مظانها الأولى التي جاءتْ فيها، وإن لم تكن موجودةً فيها خرَّجتُها من كتب النحو الأخرى.
- توثيق ما نقلَهُ الخفاجيُّ عن غيره؛ إما من كتاب قائله إن وُجد فيه، وإما من كتابٍ نقلَه عنه إن لم يكن كتابه موجودًا.
- صوَّبتُ - مجتهدًا - عبارةً وردتْ في المخطوط ظهر لي فيها اضطرابٌ حسب قراءتي للمخطوط، وأشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق.
- علَّقتُ في بعض المواضع على ما يحتاج إلى تعليق مع توثيق المصادر والمراجع التي عدتُ إليها وأحلت عليها.
- ترجمتُ ترجمةً موجزةً للأعلام الذين وردتْ أسماؤهم في الرسالة مع الإشارة إلى مواضع تراجمهم من المصادر.

رابعًا. وصف نسخة التحقيق.

أُوضح بيانات الرسالة التي حُققت من خلال النقاط الآتية:

- **مكان حفظ الرسالة ورقمه:** الرسالة في المكتبة السليمانية بتركيا، ورقم حفظها فيها هو (١٨٣٦).

- **رقم الرسالة في المجموع حسب ترتيب المجموع هو**: ٤٧.

- **موضع الرسالة في المجموع**: الرسالة جاءت في المجموع في السطر الثاني من الورقة (١٠٨/ب) وتنتهي في السطر التاسع من الورقة (١٠٩/ب).

- **عدد أوراق الرسالة وكلماتها**: من خلال البيانات السابقة فإن عدد أوراق الرسالة هي ورقة ونصف ورقة تقريبًا، وعدد الأسطر في الورقة (٢٣) سطرًا، وفي كل سطرٍ (١٣) كلمة.

- **نوع المداد الذي كُتبتْ به الرسالة**: عنوان الرسالة وقوله في المقدمة: (أما بعد) كُتبا بمدادٍ أحمر، وباقيها كُتب بمدادٍ أسود.

- **نوع الخط الذي كُتبتْ به الرسالة**: نوع الخط الذي كُتبت به الرسالة هو خطُّ النسخ، وهو خطٌّ واضحٌ، وقراءته سهلة.

- **بداية الرسالة ونهايتها**: بدأت الرسالة بقول المؤلف: "الحمدُ لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى"، وانتهت الرسالة بقوله: "تَمَّ، ولله الحمدُ والمِنَّة".

نماذج من نسخة التحقيق.

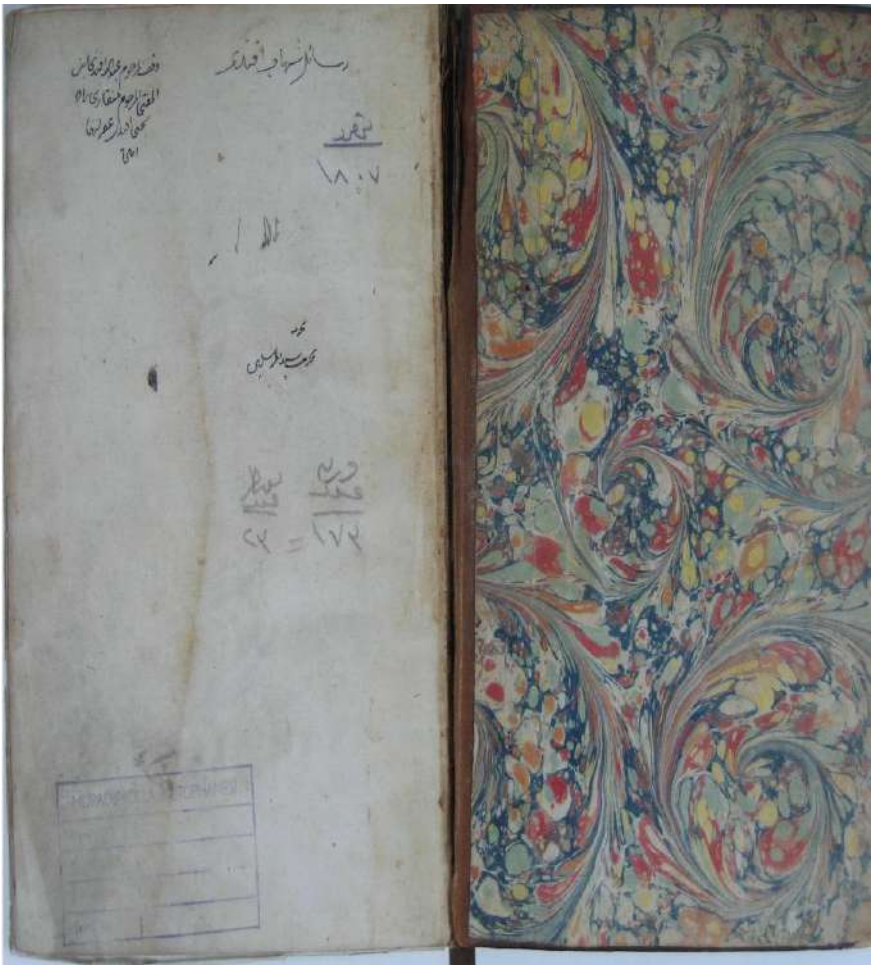

غلاف المجموع الذي جاءت فيه الرسالة

Murat Molla Halk Kütüphanesi
Eski Kayıt No.: 1836
Yeni Kayıt No.: 1500/1
Tasnif No.:

مقدمة المجموع الذي جاءت فيه الرسالة

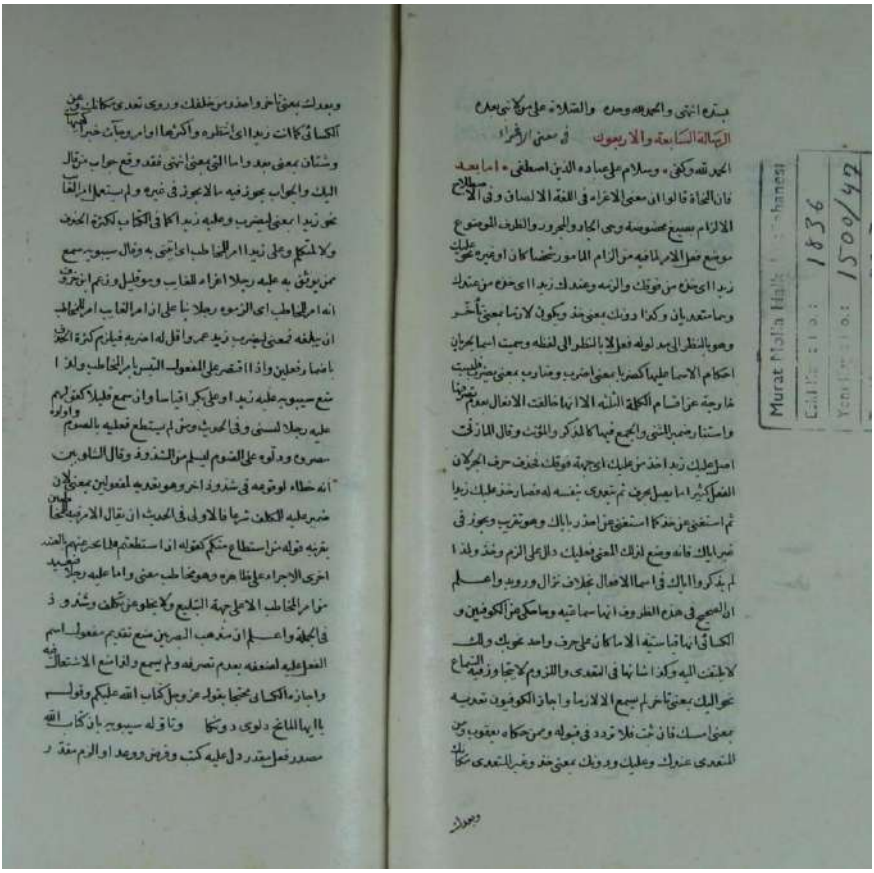

أول الرسالة

آخر الرسالة

النَّصُّ المُحقق

[١٠٨/ب] **الرسالة السابعة والأربعون:** (في معنى الإغراء)

الحمدُ لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

أمَّا بعدُ، فإنَّ النحاة قالوا: إنَّ معنى الإغراءِ في اللغةِ الإلصاقُ (١)، وفي الاصطلاح: الإلزام بصيغٍ مخصوصةٍ، وهي: الجار والمجرور، والظرف الموضوع موضع فعل الأمر (٢)؛ لِمَا فيه من إلزامِ المأمورِ شخصًا كان أو غيره، نحو (عليك زيدًا)؛ أي: خذه من فوقك والزمه (٣)، و(عندك زيدًا)؛ أي: خذه من عندك(٤)، وهما متعدِّيان(٥)، وكذا: (دونك) بمعنى: خُذْ، ويكون لازمًا بمعنى (تأخَّرْ)(٦).

---

(١) ممن ذكر هذا المعنى أبو البقاء العكبري في: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٥٩/١، وأبو حيَّان في: التذييل والتكميل ٣٢٦/١٤.

(٢) انظر في معنى الإغراء اصطلاحًا: شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٦/١٤.
وهذه الألفاظ تُستعمل أسماء فعلٍ وفيها معنى الإغراء، وقد ذكرها سيبويه في بابٍ ترجمته: (وهذا بابٌ من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماءٍ مُضافةٍ) ثم ذكرها، وهي بترتيب الكتاب: (عليك)، و(دونك)، و(عندك)، و(حَذَرَك)، و(مكانَك)، و(بَعْدَك)، و(فَرطَك)، و(أمامك)، و(إليك)، وذكر بعض معانيها. انظر الكتاب ٢٤٨/١ – ٢٤٩، ولم يذكر المؤلف (حذرك) و(فرطك)؛ لأنها ليستْ ظروفًا ولا جارًا ومجرورًا.

(٣) انظر في معنى (عليك): الخصائص ٢٨٤/١، وشرح المفصل ١٠/٣، والمقاصد الشافية ٥٠٣/٥.

(٤) انظر في معنى (عندك): شرح السيرافي ١٦/٥.

(٥) يقصد (عليك) و(عندك)، يقول ابنُ السَّراج في الأصول ١٦٣/٣ عند ذكره لأنواع اسم الفعل في بابٍ ترجمته (هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر): "....ومنها ما يتعدَّى، وهو قولُك: (عليك زيدًا)، و(دونك زيدًا)، إذا أغريْتَه"، وانظر في تعدي (عندك) و(عليك): المساعد في تسهيل الفوائد ٦٥٤/٢. والقاعدة التي ذكرها بعضُ النحويين في مثل هذه الكلمات أنها تكون لازمةً ومتعديةً بحسب دلالتها على معنى الفعل؛ ذلك أنه إن كان معنى الفعل الذي دلَّت عليه متعدِّيًا فهي متعدية، وإنْ كان الفعل الذي دلَّتْ عليه لازمًا فهي لازمة، انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١١٢٠/٣.

(٦) انظر في معنى (دونك): الأصول ١٤٤/١، وشرح السيرافي ١٦/٥، وشرح المفصل ٨٥/٣.

وهو [١] بالنظر إلى مدلوله فعلٌ لا بالنظر إلى لفظه[٢].

وسُميت أسماءً[٣] لجريانِ أحكام الأسماء عليها[٤] كـ(ضربًا)[٥] بمعنى (اضربْ)، و(ضارب) بمعنى (يضرب)[٦]، فليستْ خارجةً عن أقسام الكلمة

---

(١) أي: اسم الفعل الذي يُغرى به.

(٢) وهذه الدلالة مبنيةٌ على حقيقة اسم الفعل، وقد اختُلف في حقيقته على أقوال: الأول أنه اسم ، الثاني: أنه فعلٌ استُعمل استعمال الأسماء، الثالث: أنها أفعالٌ حقيقةً. ومن ثم اختلف الذين قالوا باسميته في مدلوله؛ فمنهم مَنْ قال: مدلوله لفظ الفعل وليس الحدث ولا الزمان، ومنهم مَنْ قال: دلَّ على المصدر وفيه معنى الأمر، ومنهم مَنْ قال: إنَّه دلَّ على ما دلَّ عليه الفعل من الحدث والزمان، ودلالته على الزمن من حيث الوضع لا من حيث الصيغة. وهذه الأقوال ذكرها أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٧٠/١٤، والمرادي في توضيح المقاصد ١١٥٩/٣.

(٣) يقصد هذه الظروف والمجرورات التي يُغرى بها؛ لأنها أسماء أفعال.

(٤) هذا أحد المذاهب في سبب تسميتها أسماءً، وقد ذكر هذا المذهب ابنُ أبي الربيع عن بعض النحويين، وقال عن هذا المذهب: إنَّهُ هو الذي يظهر من سيبويه، "وهو أقوى من جهة النظر". البسيط في شرح الجمل ١٦٤/١.

(٥) أي: أنه اسمٌ لكنه يُراد به معنى الفعل وعمله؛ لأن (ضربًا) الآن تعمل عمل (اضرب). انظر: المقتضب ٣٦٨/٣، والتذييل والتكميل ١٠٩/١١، والمقاصد الشافية ٢٣٣/٣.

(٦) أي: هو اسمٌ لكنه يعمل عمل الفعل (يضرب). انظر: الكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٨١/٤، والأصول ١٣٠/١.

الثلاثة، إلا أنَّها خالفت الأفعالَ بعدم تصرفِّها[١]، واستتار ضمير الجمع والمثنى فيها[٢] كالمذكر والمؤنث[٣].

وقال المازنيُّ[٤]: أصلُ (عليك زيدًا) خُذْ مِنْ عليك؛ أي: جهة فوقك، فَحُذِفَ حرفُ الجر؛ لأنَّ الفعل كثيرًا ما يصلُ بحرفٍ ثُمَّ يتعدَّى بنفسِهِ له، فصار (خُذْ عليك زيدًا)[٥]، ثُمَّ استُغني عن (خُذْ) كما استُغني عن (احذرْ)

(١) فلا تتصرف تصرف الفعل فتلزم صورةً واحدة، انظر: المقتضب ٢٠٢/٣، والمرتجل ص٢٤٨، وشرح الرضي على الكافية ٨٣/٣.

(٢) أي: أنها تجري على طريقةٍ واحدةٍ مع المفرد والمثنى والجمع، وقد ذكر سيبويه هذا عنها؛ إذ قال: "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تظهرُ فيها علامةُ المضمر، وذلك أنَّها أسماءٌ، وليستْ على الأمثلة التي أُخذتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبلُ وفي يومك". الكتاب ٢٤٢/١، وبيَّن ذلك بيانًا واضحًا السيرافيُّ إذ قال: "يعني أنَّ هذه الأسماءَ التي هي أسماءُ الفعل لا يَظهرُ فيها ضميرُ الفاعلِ والواحدِ والتثنيةِ والجَمْع" انظر: شرح السيرافي ١٠/٥، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٥٥/١، والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١١٤١/٣.

(٣) كذا في المخطوط، والمؤلف يُقارن بين الفعل واسم الفعل، والذي يظهر أنه يريد: [والمؤنث كالمذكر فيها]؛ لأن أسماء الأفعال لا تلحقها علامة التأنيث كما تلحق الأفعال. انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١١٢٠/٣.

(٤) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أخذ عنه المبردُ وغيره، له كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني وسماه (المنصف)، واختُلف في تاريخ وفاته، فقيل: ٢٤٨هـ، وقيل: ٢٤٩، انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٨٧، ومراتب النحويين واللغويين ص٥٨، وإنباه الرواة ٢٤٦/١.

(٥) يقول السيرافي: "وذُكر عن المازني أنَّهُ كان الأصل في (عليك زيدًا) أي: خُذه من فوقك". شرح السيرافي ١٦/٥.

بـ(إيَّاك)[١]، وهو تقريبٌ[٢]، ويجوزُ في غير (إيَّاك)[٣]، فإنَّهُ وُضِعَ لأجل ذلك المعنى، فـ(عليك) دالٌّ على (الزمْ) و(حُذْ)[٤]؛ ولذا لم يذكروا (إيَّاك)[٥] في أسماء الأفعال بخلافِ (نَزَالِ)[٦] و(رويد)[٧].

(١) يقول سيبويه: "وحذفوا الفعلَ من (إيّاك)؛ لكثرة استعمالهم إيّاه فى الكلام، فصار بدلًا من الفعل". الكتاب ٢٧٤/١، ويقول المبرد: "فَلَمَّا كَانَت (إيَّاك) لا تقع إلَّا اسْمًا لمنصوبٍ كانتْ بَدَلًا من الفِعْلِ، دَالَّةً عليه". المقتضب ٢١٢/٣. وذكر ابنُ أبي الربيع عن الشلوبين هذا التعليلَ الذي ذكره الخفاجيُّ وتعليين آخرين في: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١١٢٥/٣ – ١١٢٧.

(٢) يقصد أن الاستغناء بـ(إياك) عن (احذر) هو تفسيرٌ وتوضيحٌ وتقريبٌ لقول المازني في أصل معنى (عليك زيدًا).

(٣) يقصد أنْ يُستغنى عن الفعل بغيره كما استُغني بـ(إياك) عن (احذر)، وقد ذكر سيبويه أمثلةً على هذا في كتابه؛ ومن ذلك قوله: "وأَمّا (يا زيدُ) فله عِلَّةٌ ستراها فى باب النِّداء – إن شاء الله تعالى – حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام، وصار (يا) بدلًا من اللَّفظ بالفعل، كأَنَّه قال: يَا، أُريدُ عبدَ الله، فحذَف (أُريدُ) وصارتْ (يا) بدلًا منها؛ لأنَّك إذا قلتَ: يا فلانُ، عَلِمَ أنّك تُريدُه". الكتاب ٢٩١/١

(٤) سبق أن معنى (عليك) حُذْ، وزاد هنا (الزمْ).

(٥) يقصد – والله أعلم – أنَّ (إياك) لا تُغني عن (احذرْ) على كل حال؛ لأنَّها تُستعمل استعمالًا آخر وهو أنَّها تأتي ضميرًا في محل نصب؛ كقوله تعالى: (إياك نعبدُ). بخلاف (رويد) التي ثبتت استعمالًا أنها اسمُ فعلٍ وهو أحد الأوجه فيها وهو أكثرها استعمالًا و(نزالِ) التي دلَّ السماعُ والقياس على أنها اسمُ فعل.

(٦) (نزالِ) اسمُ فعلٍ قياسي على وزن (فَعَالِ)؛ لذا يُذكر في اسم الفعل. انظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٩٢/٢.

(٧) رويد لها أربعة أوجهٍ، وأكثر هذه الأوجه استعمالًا أن تكون اسم فعلٍ؛ لذا تُذكر مع أسماء الأفعال. انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ١١٢٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٦/١٤.

واعلمْ أنَّ الصحيحَ في هذه الظروفِ[1] أنَّها سماعيَّةٌ[2]، وما حُكي عن الكوفيين[3] والكسائيِّ[4] أنَّها قياسيَّةٌ إلا ما كان على حَرفٍ واحدٍ؛ نحو(بِكَ) و(لك)[5]، لا يُلتفتُ إليه.

(١) التي استُعملتْ في الإغراء، ويقصد بالظروف ما كان ظرفًا حقيقةً أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنهم يتوسعون في تسمية الجار والمجرور ظرفًا، يقول أبو حيان: "وجرى في ذلك – يقصد ابن مالك؛ لأنه ذكر الجار والمجرور وسمَّاه ظرفًا – على اصطلاح بعض النحويين في أنه يكتفي بذكر الظرف عن ذكر الجار والمجرور، والأجودُ التنصيصُ عليه" التذييل والتكميل ١٤/٣٢٥.

(٢) هذا مذهبُ البصريين، انظر مذهبهم في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٥٦.

(٣) نُسب إلى الكوفيين جملةً في: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣/١١٣٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٣١٠.

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي، إمامٌ من أئمة القراءات والنحو واللغة، توفي عام ١٨٢هـ، انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٧، ووفيات الأعيان ٣/٢٩٥.

(٥) ذكرَهُ الفراءُ عن الكسائي؛ إذ قال: "وزَعم الكِسَائيُّ أَنَّهُ سَمِعَ: (بينكما البعير فَحُذَاه) فأجازَ ذلك فِي كلّ الصفات التي قد تُفرد، ولم يُجزْه فِي اللام ولا في الباء ولا في الكاف". معاني القرآن ١/٣٢٣، وانظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣١٠.

وكذا شأنها في التَّعدِّي واللزوم لا يُتجاوزُ فيه السَّماعُ[١]؛ نحو (إليك) بمعنى (تأخَّرْ)[٢] لم يُسمعْ إلا لازمًا[٣]، وأجاز الكوفيون تعديه بمعنى (أمسكْ)[٤].

فإنْ ثبتَ فلا ترددَ في قبوله، ومِمَّنْ حكاه يعقوبُ[٥].

ومن المتعدي: (عِنْدَك)[٦]، و(عليك)[٧]، و(دُونك) بمعنى (خُذْ)[٨].

---

(١) ذكر سيبويه المتعدي منها واللازم في كتابه؛ إذ قال: "ومِنْها ما يتعدَّى المأمورَ إلى مأمورٍ به، ومنها ما يتعدَّى المنهيَّ إلى المنهيِّ عنه، ومِنْها ما لا يتعدَّى المأمورَ ولا المنهيَّ" ثم ذكرها في: الكتاب ٢٤٨/١.

(٢) ذكر سيبويه والمبردُ وابنُ السَّراج أنَّ (إليك) بمعنى (تنحَّ)، انظر: الكتاب ٢٤٩/١، والمقتضب ٢٠٥/٣، والأصول ١٤٢/١، وممن ذكر أنها بمعنى (تأخر) المراديُّ في: توضيح المقاصد ١١٦٤/٣، والأزهريُّ في: التصريح بمضمون التوضيح ١٥٣/٤.

(٣) قال بهذا سيبويه؛ إذ قال: "وأما لا يتعدَّى المأمورَ ولا المنهيَّ فقولك: .... وإليك إذا قُلْتَ: تنحَّ" الكتاب ٢٤٩/١، ونُسب إلى البصريين أنه لازمٌ في في: ارتشاف الضرب ٢٣٠٩/٥، وتوضيح المقاصد ١١٦٤/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١٥٣/٤.

(٤) انظر رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل ٣٢٩/١٤، وارتشاف الضرب ٢٣٠٩/٥، وتوضيح المقاصد ١١٦٤/٣.

(٥) هو ابن السكيت، وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، عالمٌ من علماء اللغة، أخذ عن الفراء وابن الأعرابي، له مؤلفاتٌ منها: إصلاح المنطق، توفي عام ٢٤٤هـ، وقيل: ٢٤٣، وقيل: ٢٤٦هـ، انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص٢٠٢، ووفيات الأعيان ٣٩٥/٦، وبغية الوعاة ٣٤٩/٢.

ولم أجد حكاية ابن السكيت في كتبه، ونُسب إليه في: ارتشاف الضرب ٢٣٠٩/٥، وتوضيح المقاصد ١١٦٤/٣، وصحح أبو حيان مذهب البصريين في لزوم (إليك) ورد مذهب الكوفيين في تعديتهم له؛ وذلك أن (إليك) لم تستعملْهُ العرب – والحالة هذه – إلا لا زمًا لا متعدِّيًا، وذكر أن شعراء عصره مولعون باستعماله متعدِّيًا على مذهب الكوفيين، وممن أجاز استعماله من المعاصرين محمد علي النجار واستدلَّ له ببيتين: الأول لعمرو بن كلثوم التغلبي، والآخر للقطامي. انظر: التذييل والتكميل ٣٢٩/١٤، ولغويات وأخطاء لغوية شائعة ص٦٥.

(٦) لأن معناه (الزم)، وهو متعدٍ، وسبق بيانه.

(٧) لأن معناه (الزم) أو (خُذ)، وهما متعديان، وسبق بيانه.

(٨) لأن معناه (خُذْ)، وهو متعدٍ، وانظر في معنى (دونك): شرح السيرافي ١٨/٥، والمرتجل ص٢٥٧.

ومن غير المتعدي: (مكانك) [١٠٩/أ] و(بَعْدك) بمعنى (تأخَّرْ) و(احذرْ من خلفك)(١)، ورُوِيَ تعدي (مكانك)(٢).

وعن الكسائيِّ: (كما أنت زيدًا) أي: انتظرْه(٣).

وأكثرُها أوامر(٤)، وجاءتْ خبرًا كـ(هيهات) و(شتَّان) بمعنى (بَعُدَ)(٥).

---

(١) قال سيبويه: "وأما ما لا يَتعدَّى المأمورَ ولا المنهيَّ فقولُك: (مكانَك) و(بَعدَك)، إذا قلْتَ: تأَخَّرْ أو حذَّرتَه شيئاً خَلفَه". الكتاب ٢٤٩/١، وانظر في (مكانك) و(بعدك): الأصول ١٤١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠٦/٣.

(٢) ذكر هذا الفراءُ عن الكسائي؛ إذ قال: "وسمع بعض العرب تقول:.... مكانك زيدًا" معاني القرآن ٣٢٣/٢، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٣٠٩/٥، وإذا كانت متعديةً فمعناها (انتظرْ)؛ ذكر هذا أبو حيَّان في: التذييل والتكميل ٣٢٦/١٤.

(٣) ذكر هذا الفراءُ عن الكسائي؛ إذ قال: "وسمع بعض العرب تقول: كما أنت زيدًا". معاني القرآن للفراء ٣٢٣/١، وانظر: المرتجل ص٢٥٣، والتذييل والتكميل ٣٣١/١٤.

ويظهر أنه يقصد بقوله: (وعن الكسائي) أي من أسماء الأفعال المسموعة ما سمعه الكسائي في (كما أنت زيدًا) الذي معناه: انتظرْ زيدًا، وأنه متعدٍّ.

(٤) قال سيبويه: "بابٌ من الفعل سُمِي الفعل فيه بأسماء لم تؤْخَذْ من أَمثلةِ الفعل الحادث، وموضعُها من الكلام الأَمرُ والنَّهي". الكتاب ٢٤١/١، وانظر في أن أكثرها أوامر: الأصول ١٤١/١، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ١١٢٤/٣.

والمقصود بكونها أوامر بحسب دلالتها؛ إذ إن معنى (عليك) مثلًا (الزم) أو (خُذْ)، انظر: التذييل والتكميل ٢٧٤/١٤.

(٥) انظر معنى (هيهات) في: معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢، والمقتضب ١٨٢/٣، وانظر معنى (شتان) في: الأصول ١٣٣/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٠٥/٣.

وأمَّا (إليَّ) بمعنى (أَتَنحَّى) فقد وقع جواب مَنْ قالَ: إليك[١]، والجوابُ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في غيره[٢].

ولم تُستعملْ أمرًا لغائبٍ[٣]، نحو: (زيدًا)، بمعنى: ليضربْ، و(عليه زيدًا) كما في الكتاب[٤]؛ لكثرةِ الحذف، ولا لمتكلمٍ[٥].

(وعليَّ زيدًا) أمرٌ للمخاطب؛ أي: ايتني به[٦].

---

(١) قال سيبويه: "حدثنا أبو الخطَّاب أنه سمع من العرب مَنْ يُقال له: إليك، فيقول: إليَّ. كأنَّهُ قيل له: تنَّح، فقال: أتنحى". الكتاب ٢٤٩/١ – ٢٥٠ ، وذكر ابنُ أبي الربيع أن معناه (زُلْ عني) فيكون اسم فعلٍ لازم، انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ١١٣٨/٣.

والمؤلف يُبيّن الآن ما جاء منها لغير المخاطب في (إليَّ) و(عليَّ زيدًا) و(عليه رجلًا) ويذكر توجيهاتها.

(٢) الذي يظهر أنه يقصد بقوله: "والجوابُ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في غيره" هو استعمالُ (إليَّ) اسمَ فعلٍ؛ وذلك أنَّه للمتكلم، وأسماءُ الأفعال التي سُمعت – وهي في أصلها جارٌ ومجرور أو ظرفٌ – للمخاطب، يدل على هذا قول ابن السراج: "...فيقول: (إليَّ) في هذا الحرف وحده, كأنَّه قال له: تَنَحَّ، فقال: أتنحَّى، ولا يجوز مثلُ هذا في أخواتِ (إليَّ) لأنَّ هذا الباب إنما وُضِع في الأمر مع المخاطب، وما أُضيف فيه فإنَّما يُضاف إلى كاف علامة المخاطب المتكلم". الأصول ١٤٢/١، وذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ (إليَّ) شاذٌّ، انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣.

(٣) يقصد أسماء الأفعال التي يُغرى بها.

(٤) يقصد أنَّ أسماء الأفعال التي يُغرى بها لا تكون للغائب، واحتج بقول سيبويه الذي في الكتاب، والنَّصُّ بتمامه: "واعلمْ أنَّه لا يجوزُ لك أنْ تقولَ: عليه زيدًا، تُريد به الأمرَ كما أردْتَ ذلك في الفعل حين قُلْتَ: لِيضربْ زيدًا؛ لأنَّ (عليه) ليس من الفعل...". الكتاب ٢٥٢/١، وقال السيوطيُّ مُفرِّقًا بين ألفاظ الأمر والإغراء: "منها: أنَّ الإغراءَ يكونُ مع المخاطبِ، فلا يجوزُ: عليه زيدًا". الأشباه والنظائر ٥٠١/٢.

(٥) إلا ما ذكره سابقًا في (إليَّ).

(٦) انظر: الكتاب ٢٥٠/١، والمقتضب ٢٠٥/٣، وجاء فيهما أن معنى (عليَّ زيدًا) أولني زيدًا.

وقالَ سيبويه(١): "سُمِعَ مِمن يُوثق به: عليه رجلًا"(٢) إغراءٌ للغائب، وهو قليلٌ، وزعم ابنُ خروفٍ(٣) أنَّهُ أمرٌ للمخاطب؛ أي: الزموه رجلًا(٤)؛ بناءً على أنَّ أمرَ الغائب أمرٌ للمخاطب أنْ يُبلغه(٥)، فمعنى (ليضربْ زيدٌ عَمْرًا) قُلْ له: اضربْه، فيلزم كثرةُ الحذفِ بإضمار فعلينِ، وإذا اقتصرْتَ على المفعول التبسَ بأمرِ المخاطب؛ ولذا منع سيبويه (عليه زيدًا) و(عليَّ بكرًا) قياسًا(٦) وإنْ سُمِع

(١) هو أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمامٌ من أئمة النحو، وصاحب الكتاب، ومن تلاميذ الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، توفي عام ١٨٠هـ، انظر ترجمته في: مراتب النحويين ص٧٣، وطبقات النحويين واللغويين ص٦٦، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢.

(٢) الكتاب ٢٥٠/١، ونصُّ سيبويه فيه: "وحدثني مَنْ سَمعه أنَّ بعضهم قال: عليه رجلًا ليسني. وهذا قليلٌ شبَّهوه بالفعل". وقال ابنُ الحاجب: "انتصب (رجلًا) بـ(عليه)، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ (عليه) ليس يُغرى بها، وإنما يُغرى بـ(عليك) و(دونك)". أمالي ابن الحجاب ٣٤٢/١، ونصَّ ابنُ هشامٍ على أنَّ إغراء الغائب ضعيفٌ، انظر: مغني اللبيب ص٧١٣.

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الحضرمي الأشبيلي، من تلامذة أبي بكر بن طاهر وابن ملكون، له شرحٌ على كتاب سيبويه حُقق في رسائل علمية، وله شرحٌ على جمل الزجاجي مطبوعٌ، توفي عام ٦١٦هـ، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢١٤، ونفح الطيب ٦٤٠/٢.

(٤) لم أجدْ رأي ابن خروفٍ في كتبه، ونسبَهُ إليه ابنُ الفخَّار في شرح الجمل له ١٠٦٠/٣؛ إذ قال بعد أن أورد القولَ: ".... أي: الزموه رجلًا غيري، كذا وجهه ابنُ خروف".

(٥) قال الشاطبيُّ في توجيه القول: "ومتأولٌ على أنَّ الأمر للمخاطب". المقاصد الشافية ٤٩٣/٥. قال ابنُ فرحون في العدة في إعراب العمدة ١٤/٧ – ١٥: "وقيل في قوله: (فعليه بالصوم): إنَّهُ إغراءٌ للغائب. وقد منعه قومٌ من أهل العربية، قالوا: لأنّ "الهاء في (عليه) لمن خصَّه من الحاضرين بعدم الاستطاعة؛ لتعذر خطابه بكاف الخطاب، فهي لحاضر قطعًا لا لغائب، وإن كان وضعُ الهاء أن تكون للغائب، وهذا كما تقول لرجال: (مَن قام الآن منكم فله درهم)، فهذه (الهاء) لمن قام من الحاضرين لا لغائب".

(٦) على المسموع الذي سيذكره بعد أربع كلمات وهو قولهم: "عليه رجلًا ليسني".

قليلًا؛ كقولهم: "عليه رجلًا ليسني"(١)، وفي الحديث: "ومَنْ لم يستطعْ فعليه بالصوم"(٢)، وأولوه: بصِّروه ودلُّوه على الصوم(٣)؛ ليسلمَ من الشذوذ(٤).

(١) انظر القولَ في: الكتاب ٢٥٠/١، والمقتضب ٢٨٠/٣، والأصول ١٤٢/١.

(٢) جزءٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ بروايتين، الأولى في حديثٍ برقم (٥٠٦٥) وهو: عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ بِمِنًى، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً فَخَلَوَا، فَقَالَ عُثْمَانُ: هَلْ لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْ نُزَوِّجَكَ بِكْرًا، تُذَكِّرُكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ؟ فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا أَشَارَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا عَلْقَمَةُ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: أَمَا لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ" وروى مسلمٌ هذا الحديث بالرواية نفسها برقم (١٤٠٠) في صحيحه، والرواية الثانية في حديثٍ برقم (٥٠٦٦) وهو: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لاَ نَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ".

(٣) ذكر هذا التأويل ابنُ الفخار عن ابن خروف في شرح الجمل له ١٠٦١/٣ ولم أجدْه في كتب ابن خروف؛ بل التقدير الذي ذكرَهُ ابنُ الفخار عنه هو: "والتقدير عتده: فعليه أنتم بالصوم، أي: ألزموه الصوم، وبصروه، ودلوه عليه" ثم علَّق ابنُ الفخار على تقدير ابن خروفٍ بقوله: "وهذا التأويلُ من ابن خروفٍ – وإنْ خرج به من شذوذ الباب – فعليه التزام شذوذٍ آخر، وهو تقديره اسمًا لفعلٍ متعدٍ إلى اثنين بالنقل، وهو غير مقيسٍ في الأصل" وذكر التأويلَ الشاطبيُّ في مقاصده ٤٩٣/٥ ولم ينسبه لأحد.

وذكر الشهابُ هذا الحديث في حاشيته على تفسير البيضاوي ٢٧٥/٢.

(٤) يقصد أنه ليس من الإغراء؛ لأنه للغائب، وما جاء بلفظ الغائب حُكم عليه بالشذوذ، انظر: شرح الأشموني ٤٨٧/٢.

وقال الشلوبين[1]: إنَّهُ خطأٌ؛ لوقوعِهِ في شذوذٍ آخر، وهو تعديه لمفعولين بمعنى[2]؛ لأنَّ ضميرَ (عليه) للمُكلَّف شرعًا، فالأولى في الحديث أنْ يُقالَ: الأمرُ فيه للمخاطبينَ بقرينة قولِهِ: "مَنْ استطاع منكم" كقولِهِ: "إنْ استطعتم"[3] فلما يخبر عنهم بالغيبة أجرى الإغراء[4] على ظاهرِهِ وهو مُخاطبٌ معنى.

وأمَّا "عليه رجلًا" فبعيدٌ من أمر المخاطب إلا على جهة التبليغ، ولا يخلو من تكلَّفٍ وشذوذٍ في الجملة.

(١) لم أجدْ قولَ الشلوبين في كتبه، ولم أجد أحدًا من النحويين – فيما وقفتُ عليه – نسبه إليه، والذي يظهر أنَّ القول الذي ذكره الخفاجيُّ هو قول ابن الفخار؛ لمشابهته لما نقلتُه عن ابن الفخار في شرحه للجمل في الحاشية التي قبل السابقة.

(٢) يقصد أن (عليه) التي أُغري بها الغائب تعدَّتْ لمفعولين؛ لأنها ضُمنتْ معنى (دلَّ) و(بصَّر)، ولم يقلْ أحدٌ إنَّه يكون بهذا المعنى.

(٣) أي أنَّ التاء في (استطعتم) تدل على الخطاب فالكاف في (منكم) تدل عليها كذلك، وللقاضي عياض كلام نفيس في توجيه الحديث وذكر الأقوال فيه في إكمال المعلم بفوائد مسلم ٥٢٤/٤ – ٥٢٦، ولا بُعد أن يكون الشهابُ الخفاجيُّ قد رجع إليه وأخذ منه.

(٤) في المخطوط: "فلما يُخبر عنهم بالغيبة أجرى الإجراء"، والذي يظهر أن ما أثبتُه في المتن هو الصواب؛ لدلالة السياق عليه.

واعلمْ أنَّ مذهب البصريين(١) منعُ تقديم مفعول اسم الفعل عليه(٢)؛ لضعفه بعدمِ تصرفه، ولم يُسمعْ؛ ولذا مُنع الاشتغالُ فيه(٣)، وأجازَهُ(٤) الكسائيُّ(٥) مُحتجًّا بقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ (٦)، وقولِهِ:

يا أيُّهـــــا المـــــائحُ دلـــــوي دُونَكـــــا(٧)

---

(١) انظر مذهب البصريين في: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٣١١/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٧/٢.

(٢) قال سيبويه: "اعلم أنَّه يَقبح (زيدًا عليك)، و(زيدًا حذرك)؛ لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، فقَبُحَ أنْ يَجرى ما ليس من الأمثلة مجراها". الكتاب ٢٥٢/١، وانظر: المقتضب ٢٨٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، والأصول ١٤٢/١، وشرح السيرافي ٢٠/٥.

وهذه مسألةٌ من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف ٢٢٨/١، والفراء في هذه المسألة رأيه كرأي البصريين، انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦٠/١.

(٣) أي: مُنع الاشتغال في أسماء الأفعال؛ لأنه "لا يصح أنْ تعملَ فيما قبلها؛ لعدم تصرفها في نفسها، فلا تُفسِّرُ عاملًا فيه، والقاعدةُ في الاشتغال: أنه لا يُفسَّرُ إلا ما يصحُّ أنْ يعملَ". شرح الجمل لابن الفخار ١٠٦٣/٣.

(٤) أي: أجاز تقدم معمول اسم الفعل عليه.

(٥) فيكون عنده من باب الإغراء تقدَّم معموله (كتاب الله) عليه، وهذا القولُ ذكره سيبويه في كتابه ٢٨٢/١ ولم ينسبه لأحد وإنما قال: "وقد زعم بعضُهم أنَّ (كتاب الله) نصبٌ على قوله: عليكم كتاب الله"، ونُسب القولُ إلى الكسائي في: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٧/١، والمقاصد الشافية ٥١٢/٥.

(٦) جزء من الآية ٢٤ من سورة النساء:﴿ ۞ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ٢٤ ﴾.

(٧) بيتٌ من الرجز، اختُلف في نسبته، فنُسب إلى رؤبة في: الوساطة بين المتنبي وخصومه ص٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٣، ونُسب إلى جاريةٍ من بني مازن في: المقاصد النحوية ١٧٨٨/٤، وخزانة الأدب ٢٠٥/٦، والبيتُ بلا نسبةٍ في: معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٤٤/١.

وتأوَّله سيبويه بأنَّ (كتابَ الله) مصدرُ فعلٍ مُقدَّرٍ دلَّ عليه كتبَ(١) وفرضَ ووعدَ(٢)، أو الزمْ [١٠٩/ب] و(عليكم) متعلقٌ بـ(كتاب)(٣)، أو تأكيدٌ للأمرِ(٤).

والمائح: الذي ينزل البئر ليملأ دلوه؛ وذلك إذا قلَّ الماء في البئر، انظر: جمهرة اللغة (ميح) ٥٧٤/١، والصحاح (ميح) ٤٠٨/١.

(١) قال سيبويه: "ولما قال: (حُرِّمتْ عليكم أمهاتكم) حتى انقضى الكلامُ، علم المخاطبون أن هذا مكتوبٌ عليهم، مُثبَّتٌ عليهم، وقال: (كتابَ اللهِ) توكيدًا كما قال: صُنعَ اللهِ، وكذلك: وَعْدَ اللهِ؛ لأن الكلامَ الذي قبلَهُ وَعْدٌ وصُنْعٌ، فكأنَّهُ قال عزَّ وجلَّ: وَعْدًا وصُنْعًا وخَلْقًا وكِتابًا..." الكتاب ٣٨١/١ – ٣٨٢

(٢) فيكون التقدير: كتب الله عليكم ذلك كِتابًا، انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، والدر المصون ٦٤٨/٣.

(٣) وهذا القول هو قول الكسائي أنَّ (عليكم) اسم فعلٍ بمعنى (الزم)، انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، والدر المصون ٦٤٩/٣.

(٤) هذا هو الوجه الثالث في توجيه (كتابَ الله عليكم)، وهو أن يكون مفعولًا به لفعلٍ أمرٍ تقديره (الزم) و(عليكم) تكون تأكيدًا لذلك الفعل المُقدَّر، وهذا الوجه ذكره الزجَّاجُ في: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢.
وهذه التوجيهات في الآية ذكرها الشهاب الخفاجيُّ في حاشيته على تفسير البيضاوي ١٢٣/٣.

والبيت بتقدير[١]: (املأْ)[٢] أو(خُذْ)[٣] ونحوه، وهو أولى مِنْ جعلِ (دلوي) مبتدأً خبره (دونك)[٤]؛ ولذا منع سيبويه (زيدًا عليك) إلا أنْ يُقدَّرَ فعلٌ ينصبه[٥] كما ذكرَهُ في باب الإضمار[٦].

(١) ظاهرُ كلام المصنف أنَّ هذا تأويل سيبويه للبيت، وهذا البيتُ لم يذكرْه سيبويه في كتابه؛ لقول البغداديّ عند تعليقه على تقديرات ابن هشامٍ في المغني ص٧٩٤ لهذا البيت وأمثلة أخرى معه: "وظاهرُهُ أنَّ البيتَ ذكرَهُ سيبويه في كتابه، وليس كذلك؛ فإنَّهُ لم يُورده فيه البتة". خزانة الأدب ٢٠٣/٦.

(٢) ذكر هذا التقدير عن بعض النحويين ابنُ يعيش في: شرح المفصل ٢٨٨/١.

(٣) كذا قدَّره الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، والسيرافيُّ في: شرح الكتاب ٢٠/٥.

(٤) ممن قال بهذا الصيمري؛ إذ قال: "فـ(دلوي) يحتمل أن يكون في موضع رفع، كأنَّهُ قال: دلوي عندك، كما تقول: دلوي بقُربك؛ استدعاءً لملئها" التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١، وممن اختار هذا التوجيه ابنُ يعيش في: شرح المفصل ٢٨٨/١، وابنُ مالك في: شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣.

(٥) قال سيبويه بعد منعه (زيدًا عليك): "إلا أنْ تقول: (زيدًا) فتنصب بإضمارك الفعلَ، ثم تذكر (عليك) بعد ذلك". الكتاب ٢٥٣/١.

(٦) قولُه: "في باب الإضمار" ليس بدقيق؛ بل ذكر سيبويه هذا في آخر بابٍ ترجمته (وهذا بابٌ من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماءٍ مُضافةٍ)، انظر: الكتاب ٢٤٨/١.

وقولُ ابنِ خروفٍ: إنَّهُ دليلٌ على أنَّهُ يجوزُ أنْ يُفسَّرَ ما لا يعمل عنده(١) خطأٌ؛ لأنَّهُ نصَّ على خلافه(٢)، وليس كلُّ مُقدَّرٍ مُفسَّر، وفي هذه المسألة خلافٌ(٣) ذكرَهُ الشَّاطبيُّ(٤) في شرح الألفية(٥).

تمَّ، ولله الحَمْدُ والمِنَّةُ.

* * *

(١) في شرح الجمل له ٤١٠/١، ونصَّ ابنُ خروف أنَّ (دلوي) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفسِّرُه (دونك)، انظر: شرح الجمل ٤١٤/١.

(٢) في شرح الجمل له ٤١٩/١.

(٣) يقصد بالمسألة أنَّه لا يُفسَّرُ في باب الاشتغال إلا ما يعمل وليس ما لا يعمل، انظر: المقاصد الشافية ١٧٦/٢ – ١٨٢، ولأبي حيَّان كلامٌ في هذه المسألة سأذكره؛ لإيجازه وإيفائه، قال: "ذهب الجمهور إلى أنَّه لا يجوزُ أنْ يُفسّر إلا ما يصح له العمل، وذهب ابنُ خروفٍ إلى أنه يجوزُ أن يُفسّر ما لا يعمل، وزعم أنَّهُ مذهبُ سيبويه؛ لأنهم قالوا في (زيدًا عليكه): إن (زيدًا) انتصب بفعلٍ محذوفٍ، و(عليك) تفسيرٌ له، وإن كان (عليك) لا يجوز أن يعمل في (زيد) فقد قدَّروه مُفسِّرًا للعامل". التذييل والتكميل ٣٦٢/٦.

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أخذ العربية عن ابن الفخار، وهو إمامٌ أصوليٌّ نحويٌّ، انظر ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٤٨، ودرة الحجال في أسماء الرجال ١٨٢/١.

(٥) يقصد شرحه لألفية ابن مالك الذي عنوانه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، وهو شرحٌ مطبوعٌ، طبعه مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى.

ثبت المصادر والمراجع

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه أعدها د. حماد الثمالي في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى وأشرف عليها د. محمود الطناحي ١٤٠٩هـ.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، ودار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢ ، ١٤٣٥هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٤ ، ١٣٨٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي الربيع، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ.

- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤٢٣هـ.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، عُني به: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي وقُصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر.

- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

- الخفاجيون في التاريخ الإسلامي، لعبد المنعم خفاجي، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ١٩٧١م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبي)،

تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٣٢هـ.

– ذيل وفيات الأعيان المسمى بـ(درة الحجال في أسماء الرجال)، لأبي العباس المكناسي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، المكتبة العتيقة، تونس.

– ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٦هـ.

– شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

– شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.

– شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، من مطبوعات معهد البحوث العلمية ومركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى، ط٣، ١٤٣٤هـ.

– شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

– شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن محمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

– شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

– شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ١٤٣٠هـ.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

– طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢.

– العدة في إعراب العمدة، لأبي القاسم ابن فرحون، تحقيق: د. علي بن عبد الله

الزبن، ط١، ١٤٣٦هـ.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع البستي، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.

- الكتاب، لأبي عمرو عثمان بن بشر (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ.

- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشر، لنجم الدين محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

- لغويات وأخطاء لغوية، للشيخ محمد علي النجار، دار الهداية للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.

- المذكر والمؤنث، لأبي بكر ابن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤٠١هـ.

- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، حققه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، مصر - الفجالة.

- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب، تحقيق: د. أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- معاني القرآن، لأبي زكرياء الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب والوثائق المصرية، ط٤، ١٤٣٤هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن البارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، مجموعة محققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط١، ١٤٣١.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ.

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن نور الدين الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٧٥هـ.

- نفح الطيب من غصن أهل الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط٢، ١٩٩٧هـ.

- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، لمحمد أمين بن فضل الله المحبي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٦هـ.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، مجموعة محققين، طرابلس، ١٣٩٨هـ.

- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلّكان، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر، ط٧، ١٩٩٤م.

References

- Akhbar al-Nahwiyyin al-Basriyyin, li-Abi Sa‘id al-Sirafi, Tahqiq: Taha Muhammad al-Zayni wa Muhammad ‘Abd al-Mun‘im Khafaji, Tab‘at Mustafa al-Babi al-Halabi, Misr.
- Abu ‘Abd Allah bin al-Fakhar wa-Juhuduhu fi al-Dirasat al-Nahwiyyah, Risalat Doktorah a‘addaha D. Hammad al-Thumali, Jami‘at Umm al-Qura, 1409.
- Akhbar al-Ruwat ‘ala Anbah al-Nuhat, li-Jamal al-Din ‘Ali bin Yusuf al-Qifti, Tahqiq: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-‘Arabi, wa-Mu’assasat al-Kutub al-Thaqafiyyah, t 1, 1406.
- Al-Ashbah wa-al-Naza’ir, li-Jalal al-Din al-Suyuti, Tahqiq: ‘Abd al-Ilah Nabhan, Matbu‘at Majma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah, Dimashq, 1407.
- Al-Basit fi Sharh Jumal al-Zajjaji, li-Abi al-Husayn ‘Ubayd Allah bin Abi al-Rabi‘, Tahqiq: ‘Ayyad bin ‘Id al-Thubayti, Dar al-Gharb al-Islami, Bayrut, t 1, 1407.
- Al-Bulghah fi Tarajim Aimmat al-Nahw wa-al-Lughah, li-Majd al-Din al-Fayruzabadi, Dar Sa‘d al-Din lil-Tiba‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzi‘, t 1, 1421.
- Al-Dhayl wa-al-Takmil fi Sharh al-Tashil, li-Abi Hayyan al-Andalusi, Tahqiq: Hasan Hindawi, Dar al-Qalam, Dimashq, t 1, 1418.
- Al-Durr al-Masun fi ‘Ulum al-Kitab al-Maknun, li-Ahmad bin Yusuf al-Samin al-Halabi, Tahqiq: Ahmad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Dimashq, t 3, 1432.
- Al-Ihkam al-Mu‘allim bi-Fawa’id Muslim, lil-Qadi ‘Iyad al-Yahsubi, Tahqiq: D. Yahya Isma‘il, Dar al-Wafa’ lil-Tiba‘ah wa-al-Nashr, al-Mansurah, t 1, 1419.
- Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf, li-Abi al-Barakat al-Anbari, Tahqiq: Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid, al-Maktabah al-Tijariyyah al-Kubra, Misr, t 4, 1380.
- Al-Jami‘ al-Sahih al-Musnad min Hadith Rasul Allah, li-Abi ‘Abdullah Muhammad bin Isma‘il al-Bukhari, ‘Uniya bihi: Muhibb al-Din al-Khatib wa-Akharun, al-Maktabah al-Salafiyyah, Misr.
- Al-Kafi fi al-Ifsah ‘an Masa’il Kitab al-Idah, li-Ibn Abi al-Rabi‘ al-Busti, Tahqiq: D. Faysal al-Hafyan, Maktabat al-Rushd, al-Riyad, t 1, 1423.
- Al-Kawakib al-Sa’irah bi-A‘yan al-Mi’ah al-‘Ashirah, li-Najm al-Din Muhammad al-Ghazzi, Tahqiq: Khalil al-Mansur, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Bayrut, t 1, 1418.
- Al-Khafajiyyun fi al-Tarikh al-Islami, li-’Abd al-Mun‘im Khafaji, Dar al-Tiba‘ah al-Muhammadiyyah, 1971.
- Al-Khasa’is, li-Abi al-Fath ‘Uthman bin Jinni, Tahqiq: Muhammad ‘Ali al-Najjar, al-Hay’ah al-Misriyyah al-‘Ammah lil-Kitab, t 4, 1999.
- Al-Kitab, li-Abi ‘Amru ‘Uthman bin Bishr (Sibawayh), Tahqiq: ‘Abd al-Salam Harun, Maktabat al-Khanji, al-Qahirah, t 4, 1425.
- Al-Lubab fi ‘Ilal al-Bina’ wa-al-I‘rab, li-Abi al-Baqa’ al-‘Ukbari, Tahqiq: Ghazi Mukhtar Talaymat, Dar al-Fikr al-Mu‘asir, t 1, 1995.
- Al-Magasid al-Nahwiyyah fi Sharh Shawahid Shuruh al-Alfiyyah, li-Badr al-Din al-‘Ayni, Majmu‘at Muhaqqiqin, Dar al-Salam, Misr, t 1, 1431.

- Al-Maqasid al-Shafiyah fi Sharh al-Khulasah al-Kafiyah, li-Ibrahim bin Musa al-Shatibi, Tahqiq: ‘Ayyad al-Thubayti wa-Zumala’uhu, Jami‘at Umm al-Qura, t 1, 1428.
- Al-Mubassir wa-al-Tadhkirah, li-Abi Muhammad ‘Abd Allah bin ‘Ali al-Saymari, Tahqiq: D. Fathi Ahmad Mustafa ‘Ali al-Din, Dar al-Fikr, Dimashq, t 1, 1402.
- Al-Mudhakkar wa-al-Mu’annath, li-Abi Bakr bin al-Anbari, Tahqiq: Muhammad ‘Abd al-Khaliq ‘Udaymah, Lajnat Ihya’ al-Turath, al-Qahirah, 1401.
- Al-Muqtadab, li-Abi al-‘Abbas Muhammad bin Yazid al-Mubarrid, Tahqiq: Muhammad ‘Abd al-Khaliq ‘Udaymah, ‘Alam al-Kutub, Bayrut, 1431.
- Al-Murtajal, li-Abi Muhammad ‘Abd Allah bin Ahmad al-Khashshab, Tahqiq: D. Usamah Radwan, Dar al-Kitab al-Islami, al-Qahirah, t 1, 1432.
- Al-Musa‘id ‘ala Tashil al-Fawa’id, li-Baha’ al-Din bin ‘Aqil, Tahqiq: Muhammad Kamil Barakat, Jami‘at Umm al-Qura, t 2, 1422.
- Al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar, li-Muslim bin al-Hajjaj al-Qushayri, Tahqiq: Muhammad Fu’ad ‘Abd al-Baqi, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Bayrut.
- Al-Sahah: Taj al-Lughah wa-Sahah al-‘Arabiyyah, Isma‘il bin Hammad al-Jawhari, Tahqiq: Ahmad ‘Attar, Dar al-‘Ilm lil-Malayin, t 3, 1404.
- Al-Tasrih bi-Madmun al-Tawdih, lil-Shaykh Khalid al-Azhari, Tahqiq: ‘Abd al-Fattah Ibrahim, al-Zahra’ lil-I‘lam al-‘Arabi, t 1, 1423.
- Al-Ta‘liqah ‘ala Kitab Sibawayh, li-Abi ‘Ali al-Farisi, Tahqiq: ‘Awad al-Quzi, Matba‘at al-Amanah, t 1, 1410.
- Al-‘Uddah fi I‘rab al-‘Umdah, li-Abi al-Qasim Ibn Farhun, Tahqiq: D. ‘Ali al-Zaban, t 1, 1436.
- Al-Usul fi al-Nahw, li-Abi Bakr Muhammad bin al-Sarraaj, Tahqiq: ‘Abd al-Husayn al-Fatli, Mu’assasat al-Risalah, Bayrut, t 1, 1405.
- Al-Wasatah bayna al-Mutanabbi wa-Khusumihi, lil-Qadi ‘Ali bin ‘Abd al-‘Aziz al-Jurjani, Tahqiq: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, al-Maktabah al-‘Asriyyah, t 1, 1427.
- Amali Ibn al-Hajib, li-Abi ‘Amru ‘Uthman bin Abi Bakr Ibn al-Hajib, Tahqiq: Fakhr Salih Sulayman Qudarah, Dar ‘Ammar, 1409/1989.
- Amali Ibn al-Shajari, li-Hibat Allah bin ‘Ali Ibn al-Shajari, Tahqiq: Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Maktabat al-Khanji, t 2, 1435.
- Dhayl Wafayat al-A‘yan (Durrat al-Hijal), li-Abi al-‘Abbas al-Miknasi, Tahqiq: Muhammad al-Ahmadi Abu al-Nur, al-Maktabah al-‘Atiqah, Tunis.
- Hashiyat al-Shihab al-Musammah: ‘Inayat al-Qadi, Dar Sadir.
- Irtishaf al-Darab min Lisan al-‘Arab, li-Abi Hayyan al-Andalusi, Tahqiq: Rajab ‘Uthman Muhammad, Maktabat al-Khanji, t 1, 1418.
- Jamharat al-Lughah, li-Abi Bakr Muhammad bin al-Hasan bin Durayd, Tahqiq: D. Ramzi Munir Ba‘labakki, Dar al-‘Ilm lil-Malayin, 1987.
- Khazanat al-Adab wa-Lubb Lubab Lisan al-‘Arab, li-‘Abd al-Qadir bin ‘Umar al-Baghdadi, Tahqiq: ‘Abd al-Salam Harun, Maktabat al-Khanji, t 4, 1418.
- Lughawiyyat wa-Akhta’ Lughawiyyah, lil-Shaykh Muhammad ‘Ali al-Najjar, Dar al-Hidayah, 1406.

- Ma‘ani al-Qur’an, li-Abi Zakariyya al-Farra’, Tahqiq: Ahmad Yusuf Najati, Dar al-Kutub al-Misriyyah, t 4, 1434.
- Ma‘ani al-Qur’an wa-I‘rabuhu, li-Abi Ishaq al-Zajjaj, Tahqiq: ‘Abd al-Jalil ‘Abduh Shalabi, ‘Alam al-Kutub, t 1, 1408/1988.
- Manhaj al-Salik ila Alfiyyat Ibn Malik, li-Abi al-Hasan ‘Ali bin Nur al-Din al-Ashmuni, Tahqiq: Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid, t 1, 1375.
- Maratib al-Nuhat, li-Abi al-Tayyib al-Lughawi, Tahqiq: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Maktabat Nahdat Misr.
- Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib, li-Jamal al-Din ‘Abdullah bin Hisham al-Ansari, Tahqiq: Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr, 1985.
- Nafh al-Tib min Ghusn Ahl al-Andalus al-Ratib, li-Shihab al-Din Ahmad al-Maqqari, Tahqiq: Ihsan ‘Abbas, Dar Sadir, t 2, 1997.
- Nafhat al-Rayhanah wa-Rashhat Tila’ al-Hanah, li-Muhammad Amin bin Fadl Allah al-Muhibbi, Tahqiq: ‘Abd al-Fattah al-Hilu, t 1, 1386.
- Nayl al-Ibtihaj bi-Tatriz al-Dibaj, li-Ahmad Baba al-Timbukti, Majmu‘at Muhaqqiqin, Tarabulus, 1398.
- Rayhanat al-Alba wa-Zahrat al-Hayat al-Dunya, li-Shihab al-Din al-Khafaji, Tahqiq: ‘Abd al-Fattah al-Hilu, 1386.
- Shadharat al-Dhahab fi Akhbar Man Dhahab, li-Ibn al-‘Imad al-Hanbali, Tahqiq: ‘Abd al-Qadir al-Arna’ut, Dar Ibn Kathir, t 1, 1406.
- Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah, li-Jamal al-Din Muhammad bin ‘Abd Allah al-Ta’i, Tahqiq: ‘Abd al-Mun‘im Heridi, Jami‘at Umm al-Qura, t 3, 1434.
- Sharh al-Mufassal, li-Muwaffaq al-Din Ya‘ish bin ‘Ali, Tahqiq: Emil Badi‘ Ya‘qub, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, t 1, 1422.
- Sharh al-Muقaddimah al-Muhasabah, li-Tahir bin Muhammad bin Babshadh, Tahqiq: Khalid ‘Abd al-Karim, t 1, 1977.
- Sharh al-Radi ‘ala al-Kafiyah, li-Radi al-Din al-Astarabadhi, Tahqiq: Yusuf Hasan ‘Umar, Jami‘at Benghazi.
- Sharh Jumal al-Zajjaji, li-Ibn Kharuf al-Ishbili, Tahqiq: Salwa Muhammad ‘Arab, Jami‘at Umm al-Qura, 1419.
- Sharh Kitab Sibawayh, li-Abi Sa‘id al-Sirafi, Majmu‘at Muhaqqiqin, Dar al-Kutub wa-al-Watha’iq al-Misriyyah, 1430.
- Tabaqat al-Nahwiyyin wa-al-Lughawiyyin, li-Abi Bakr Muhammad bin al-Hasan al-Zubaydi, Tahqiq: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma‘arif, t 2.
- Tawdih al-Maqasid wa-al-Masalik, li-Ibn Umm Qasim al-Muradi, Tahqiq: ‘Abd al-Rahman ‘Ali Sulayman, Dar al-Fikr al-‘Arabi, t 1, 1428.
- Wafayat al-A‘yan wa-Anba’ Abna’ al-Zaman, li-Abi al-‘Abbas Shams al-Din bin Khallikan, Tahqiq: D. Ihsan ‘Abbas, Dar Sadir, t 7, 1994.